

## تأثير برنامج الإصلاح الاقتصادي على العلاقات الأسرية:

### دراسة ميدانية

رانيا إبراهيم محمد إبراهيم\*

raniabadawe1976@gmail.com

### ملخص

استهدفت الدراسة الحالية التعرف على تأثير برنامج الإصلاح الاقتصادي على العلاقات الأسرية، وتندرج هذه الدراسة ضمن الدراسات الوصفية مستعينة بمنهج المسح الاجتماعي للعينة المختارة البالغ قوامها ٣٠٠ مفردة من الزوجات المقيمة بريف وحضر الجيزة، وتوصلت النتائج إلى أن برنامج الإصلاح الاقتصادي وما نتج عنه من آثار أدت إلى، زيادة الخلافات بين الزوجين، والتوتر في العلاقة بين الآباء والأبناء، كما أدت الأوضاع الاقتصادية إلى اضطراب الزوجة والأبناء (في بعض الأحيان) المساهمة في ميزانية الأسرة، بالإضافة إلى محاولات أفراد الأسرة للتكيف مع الأوضاع الاقتصادية الراهنة بالتعاون في إدارة الشؤون المادية والتأكيد على الأساسيات والاستغناء عن الرفاهيات، وكما أن لبرنامج الإصلاح الاقتصادي تأثير على العلاقات الداخلية للأسرة كان له تأثير أيضا" على علاقات الأسرة الخارجية بالتكافل تارة وعدم القدرة على مساعدة الغير تارة.

**الكلمات المفتاحية: الإصلاح الاقتصادي - العلاقات الأسرية - الأسرة.**

\* باحثة دكتوراة بقسم علم الاجتماع بكلية الآداب- جامعة الفيوم

### أولاً" مقدمة نظرية ومنهجية:

مما لا شك فيه أن ما تعرضت له مصر من تحديات اجتماعية، واقتصادية، وسياسية، وأمنية علي خلفية عدم الاستقرار الإقليمي الذي شهده العالم خلال السنوات الماضية، قد شكل عقبة أمام أي تحول سياسي واقتصادي ذي مغزى، وهو ما ترتب عليه تخلفها عن بلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط الأخرى في العديد من مؤشرات التنمية الاجتماعية والاقتصادية والتجارية بتسجيل معدل نمو ثابت تاريخياً"، وتسجيل نصيب الفرد من الدخل واحداً" من أدنى المعدلات في المنطقة، كما أن معدلات البطالة مرتفعة باستمرار فوق ١٠% منذ عام ٢٠١١، بالإضافة إلى أن نسبة كبيرة من السكان تعيش في فقر، وهو ما دفع الحكومة المصرية إلى بدء تنفيذ أول خطوات الإصلاح الاقتصادي الذي صدق عليها مجلس النواب في إبريل ٢٠١٦ لمعالجة الاختلالات المالية والنقدية والمشاكل الهيكلية التي عانت منها ولا تزال منظومة الاقتصاد المصري. (١)

وبرنامج الإصلاح الاقتصادي يشمل أغلب المجالات الاقتصادية، وكان تحرير سعر الصرف مطلباً دائماً" لصندوق النقد الدولي، وقد تركز عناصر ذلك البرنامج في تخفيض أو تعويم العملة المحلية، والتحرير الكامل للأسواق الداخلية وللعلاقات الخارجية، وقد قامت الحكومة المصرية في نوفمبر ٢٠١٦ بتخفيض سعر الجنيه المصري وتحرير سعر الصرف، وهذا القرار ذو التأثيرات الاقتصادية والاجتماعية المتشعبة، لما له من تداعيات على طبقات المجتمع المتباينة، نتيجة لتحمل مزيد من الأعباء عبر رفع الدعم، ورفع أسعار السلع، وزيادة الضرائب غير المباشرة التي تصيب كل من يستهلك السلعة أو الخدمة التي فرضت عليها دون تمييز مثل ضريبي

(١) محمد كمال أحمد، تأثير برنامج الإصلاح الاقتصادي في تغير الاستراتيجية الاستهلاكية للأسرة المصرية خلال الفترة من ٢٠١٦ - ٢٠١٨، كلية الآداب جامعة الفيوم، مجله كلية الآداب العدد ١٨، يونية ٢٠١٨، ص ٥٦٣.

المبيعات والقيمة المضافة، ومع الارتفاع المتزايد في الأسعار يظل دخل الأسرة ثابت لا يتواكب مع الغلاء الحاصل.<sup>(1)</sup>

ومن المؤكد أن الأمور الاقتصادية من الأهمية في الحياة الأسرية فالمقوم الاقتصادي هو أساس قيام الحياة الأسرية، وأيضا هو من أهم العوامل التي تؤثر في تحقيق الاستقرار الأسري، حيث يقوم التكامل الاقتصادي على أساس توفير الحاجات المادية التي يحتاج إليها الفرد في حياته اليومية والأسرية، ويعتمد هذا على ضرورة توفر الموارد الاقتصادية والمالية التي تساعد على تحقيق وتوفير مختلف الحاجات والرغبات لأفراد الأسرة.<sup>(2)</sup>

وبناء على ذلك فإن برنامج الإصلاح الاقتصادي قد يكون له تأثير على الأسرة المصرية والعلاقات الداخلية والخارجية لها، وهو ما سيكشف عنه البحث الحالي.

### ثانياً مشكلة الدراسة:

تعرض المجتمع المصري للعديد من التحولات الاجتماعية والسياسية والثقافية التي أثرت على الأوضاع الاقتصادية، فترتب على أحداث ما قبل ثورة ٢٥ يناير وما بعدها تدهور في الأوضاع الاقتصادية للبلاد. مما دعا القائمين على الحكم إلى تبني بعض البرامج لمواجهة هذه الاختلالات، وهي تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي بهدف إجراء إصلاح على الاقتصاد وتحسن أداء النشاط الاقتصادي، وصاحب تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي عدة قرارات منها تحرير سعر الصرف، والتوجه نحو اقتصاد السوق، وتقليص دور الحكومة في الاقتصاد، مما نتج عنه بعض الآثار الإيجابية والسلبية، وبالتأكيد تظهر الآثار الاجتماعية التي تعكسها المشكلات الاقتصادية على جميع القطاعات على مستوى الاقتصاد القومي وتظهر بشكل مباشر على مستوى معيشة الأسرة، مما يؤثر على العلاقة الداخلية والخارجية للأسرة، حيث تعتبر الأسرة من أهم

(1) سعاد ابراهيم العزازي فاطمة على أبو حديد، الآثار الاجتماعية لبرنامج الإصلاح الاقتصادي على الأسرة المصرية، "تحرير سعر الصرف نموذجا"، قسم علم الاجتماع، كلية الدراسات الانسانية، جامعة الأزهر، ٢٠١٨، ص ١٦٩.

(2) زينب محمد حقي، ناديه حسن أبو سكينه، العلاقات الأسرية بين النظرية والتطبيق، أولاد عثمان للطبع والنشر، ٢٠٠٢، ص ٩١.

الجماعات الإنسانية وأعظمها تأثيراً" في حياة الأفراد والجماعات والمجتمعات، فهي نواة المجتمع يقوى بتماسكها ويضعف بانفصامها، ومن هنا انطلقت هذه الدراسة في محاولة للتعرف على تأثير برنامج الإصلاح الاقتصادي على العلاقات الأسرية الداخلية والخارجية.

### ثالثاً مفاهيم الدراسة:

#### ١- الإصلاح الاقتصادي:

المفهوم اللغوي للإصلاح الاقتصادي: يعرف في اللغة العربية بأنه هو جعل الشيء أكثر صلاحاً" ويقابل ذلك في اللغة الإنجليزية (**Reform**) أي التعديل في الاتجاه المرغوب فيه، ومن ثم فإن الإصلاح الاقتصادي من الناحية اللغوية يعني تعديل مفردات النسق الاقتصادي في الاتجاه المرغوب فيه<sup>(١)</sup>.

أما المفهوم الاصطلاحي: يعرف بأنه "مجموعة الإجراءات التي تتخذها الدولة أو السلطات الاقتصادية بهدف التخفيف أو إزالة التشوهات في الهيكل أو الأداء الاقتصادي بغرض تحقيق زيادة مضطردة في معدلات النمو الاقتصادي". وهو أيضاً "مجموعة من السياسات والإجراءات الهادفة إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي على المستوى الكلي للدولة"<sup>(٢)</sup>.

**التعريف الإجرائي للإصلاح الاقتصادي:** هو مجموعه الإجراءات الهادفة إلى معالجة الاختلالات الهيكلية للاقتصاد الوطني مثل تحرير سعر الصرف، وتخفيض دعم الطاقة، وقرار تعويم الجنيه وغيره من الإجراءات التي كان لها تأثيرات إيجابية وأخرى سلبية.

#### ٢- الأسرة:

المفهوم اللغوي للأسرة: كلمة الأسرة في معاجم اللغة العربية مشتقة في أصلها من الأسر، والأسر يعني القيد، وهي توحى بالعبء الملقى على الإنسان، أي المسؤولية،

---

(١) سعاد ابراهيم العزازي فاطمة على أبو حديد، الآثار الاجتماعية لبرنامج الإصلاح الاقتصادي على الأسرة المصرية، "تحرير سعر الصرف نموذجاً"، مرجع سبق ذكره، ص ١٧٦.

(٢) محمد كمال أحمد، تأثير برنامج الإصلاح الاقتصادي في تغير الاستراتيجية الاستهلاكية للأسرة المصرية خلال الفترة من ٢٠١٦-٢٠١٨، مرجع سبق ذكره، ص ٥٦٦.

كما يمكن تفسيرها على أنها تمثل القوة والشدة، كأنها الدرع الحصينة، فأعضاء الأسرة يشد بعضهم أزر بعض، ويعتبر كل منهم درعاً للآخر (1).

أما المفهوم الاصطلاحي للأسرة: تعرف الأسرة بأنها "مؤسسة اجتماعية تتشكل من منظومة بيولوجية اجتماعية، وتقوم على دعامتين؛ الأولى بيولوجية، تتمثل في علاقات الزواج وعلاقات الدم بين الوالدين والأبناء وسلالة الأجيال، أما الثانية فهي اجتماعية ثقافية، حيث تنشأ علاقات المصاهرة من خلال الزواج، ويقوم الرباط الزوجي تبعاً لقوانين الأحوال الشخصية حيث يتم الاعتراف بها" (2).

كما تعرف بأنها "منظومة منفتحة على محيطها وليست مجرد تجمع أعضائها، وهناك قواعد عامة تحكم نشاط هذه المنظومة". (3)

والأسرة بالمعنى الاجتماعي "جماعة قد يقصد بها كل المنحدرين من صلب أو من بيت واحد، فتوصف بالعائلة الكبرى، وقد يقصد بها البيت الناشئ من زواج، ويمكن تسميته بالأسرة النووية" (4).

**التعريف الإجرائي للأسرة:** الأسرة المقصودة بالبحث هي الأسرة التي تتكون من زوج وزوجة وأبناء وعاصرت التحولات الحديثة التي تعرض لها المجتمع المصري منذ ثورة ٢٥ يناير إلى الآن، وعاشت برنامج الإصلاح الاقتصادي وظهر عليها ملامح تغير تمتثلت في تأثرها بمحاولات الإصلاحات الحديثة.

#### رابعاً الدراسات السابقة:

١- دراسة محمد كمال أحمد (٢٠١٨)، بعنوان تأثير برنامج الإصلاح الاقتصادي في تغير الاستراتيجية الاستهلاكية للأسرة المصرية خلال الفترة من ٢٠١٦ - ٢٠١٨". (1)

(١) زينب محمد حقي، نادية حسن أبو سكينه، العلاقات الأسرية بين النظرية والتطبيق، مرجع سبق ذكره، ص٣.

(٢) مصطفى حجازي، الأسرة وصحتها النفسية، المقومات، الديناميات، العمليات، المركز الثقافي العربي، مكتبة مؤمن قريش، الدار البيضاء، المغرب، الطبعة الأولى، ٢٠١٥، ص ١٥.

(3) Gehart, Diane. "**Mastering Competencies in family Therapy: A practical A approach to theory and clinical case Documentation**", Engage Learning, 2014, p.85.

(٤) خليل أحمد خليل، معجم المصطلحات الاجتماعية، دار الفكر اللبناني، بيروت، ١٩٩٥، ص٣٧.

**هدفت الدراسة إلى:** التعرف على تأثير برنامج الإصلاح الاقتصادي في تغير الاستراتيجية الاستهلاكية للأسرة المصرية، والتعرف على برنامج الإصلاح الاقتصادي في تغير محددات الاستهلاك الأسري، وتأثير برنامج الإصلاح الاقتصادي في تغير إستراتيجية الاستهلاك الحتمي (كالمأكل - الملابس - المشرب) والاستهلاك الخدمي (كالصحة - التعليم - وسائل النقل - وسائل الاتصالات) والاستهلاك الترفيهي (كالتنزه - وتنظيم الحفلات والمناسبات). **واعتمدت الدراسة على:** منهج المسح الاجتماعي، كما ان هذه الدراسة تدرج ضمن الدراسات الوصفية التحليلية معتمدة في منهجيتها لتحليل وتفسير إشكالياتها على الأسلوب النقدي المقارن، كما تم الاستعانة باستمارة الاستبيان مطبقة على عينة قوامها ٢٤٦ أسرة من المقيمين بريف وحضر الفيوم.

#### **وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج منها:**

- أن الخريطة الاستهلاكية للأسرة المصرية خلال الفترة من ٢٠١٦ - ٢٠١٨ شهدت تحولات جذرية على كافة مستويات الاستهلاك بدأ من الاستهلاك الحتمي مروراً بالاستهلاك الخدمي وانتهاء بالاستهلاك الترفيهي.

- كشفت نتائج الدراسة الميدانية عن انتهاج الأسر ثلاث استراتيجيات رئيسية في التعامل مع برنامج الإصلاح الاقتصادي تمثلت الاستراتيجية الأولى فيما تسمى باستراتيجية التكيف؛ القائمة على التعامل مع التحولات الاقتصادية الراهنة بشكل أكثر عقلانية وهو ما ظهر خلال العام الثالث من برنامج الإصلاح الاقتصادي، بينما تمثلت الاستراتيجية الثانية فيما تسمى بالاستراتيجية النشطة القائمة على التحرك في كافة الاتجاهات الشرائية من أجل التخفيف من حدة القرارات الاقتصادية وهو ما ظهر جلياً خلال العام الثاني من برنامج الإصلاح، وأخيراً الاستراتيجية المرنة القائمة على تعديل الاحتياجات الاستهلاكية.

(١) محمد كمال أحمد، تأثير برنامج الإصلاح الاقتصادي في تغير الاستراتيجية الاستهلاكية للأسرة المصرية خلال الفترة من ٢٠١٦ - ٢٠١٨، مرجع سبق ذكره.

٢-دراسة سعاد ابراهيم العزازي وفاطمة علي أبو حديد (٢٠١٨) بعنوان "الآثار الاجتماعية لبرنامج الإصلاح الاقتصادي على الأسرة المصرية تحرير سعر الصرف نموذجا".<sup>(١)</sup>

هدفت الدراسة إلى: التعرف على بعض الآثار الاجتماعية لبرنامج الإصلاح الاقتصادي على الأسرة المصرية، وذلك من خلال التعرف على أثر تحرير سعر الصرف على المستوى المعيشي للأسرة المصرية وأثره على الجوانب الصحية والجوانب التعليمية والعلاقات الأسرية والاجتماعية، والتعرف على الإجراءات التي تتبعها الأسرة في التعامل مع الآثار الناتجة عن تحرير سعر الصرف. اعتمدت الدراسة على: منهج المسح الاجتماعي عن طريق العينة، واستخدمت الدراسة الميدانية الاستبيان كأداة على عينة عشوائية قوامها ٣٨٦ من سكان محافظة القاهرة ١٥٥ ذكور و٢٣١ إناث.

توصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها: -

-تنتهج الأسر المصرية عدة أساليب للتكيف مع الأوضاع الاقتصادية، أهمها التخلي عن الكماليات والتركيز على الأساسيات، ووضع ميزانية محددة يتم الشراء بها شهريا وإذا لم تكفي يتم تقليل الكميات دون زيادة القيمة المالية، وإلغاء بعض العناصر، الاقتصاد على المصاريف الضرورية فقط، قلة الزيارات المنزلية، والعزلة داخل المنزل، واللجوء إلى وسائل التواصل الاجتماعي.

-كما توصلت الدراسة إلى أن الأزمات الاقتصادية تؤدي إلى زيادة معدلات القلق والتوتر والخوف من المستقبل وتؤدي إلى زيادة الخلافات الزوجية وزيادة العنف بين الزوجين.

٣-دراسة داتش بارازوشي (٢٠٠٠)، بعنوان "التغيرات الاقتصادية ومستقبل النظام الأسري المجتمعي التايواني"<sup>(٢)</sup>

(١) سعاد ابراهيم العزازي، فاطمة علي أبو حديد، الآثار الاجتماعية لبرنامج الإصلاح الاقتصادي على الأسرة المصرية "تحرير سعر الصرف نموذجا"، قسم علم الاجتماع، مرجع سبق ذكره.

(2) (Barzouchi, Dutch. "**The Economic changes and the future of Family order in Taiwan society**". Pavement study for the relations net inside the Taiwanfamily, Futurestrust org.,Jun., 2000.

**هدفت الدراسة إلى:** - التعرف على التغيرات التي لحقت بالنظام الأسري الناتجة عن الانتعاش الاقتصادي، كما هدفت الدراسة أيضا" إلى معرفة أهم الأنماط السلوكية التي اكتسبتها الأسرة التايوانية الناتجة عن التغيرات الاقتصادية. واعتمدت الدراسة على: - أداة المقابلة وطبقتهما على عينة قوامها ١٥ أسرة.

**وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها:** -

- أن انشغال أفراد الأسرة بالبحث عن العمل المريح، وزيادة عدد ساعات العمل لتحقيق المزيد من الأرباح وجمع المال أدى إلى ضعف العلاقات الاجتماعية بين أفراد الأسرة الواحدة.

- نتج عن الانتعاش والتقدم الاقتصادي الذي مرت به البلاد خلال العشر سنوات الأخيرة من القرن العشرين إلى انتقال كثير من الأسر إلى أماكن العمل مما أدى في أحيان كثيرة إلى تفتيت الأسرة الواحدة إلى عدد من الوحدات الصغيرة تبعاً إلى ظروف السكن والعمل.

- أن أفراد الأسرة اكتسبت أنماط سلوكية جديدة وأغلبها مرتبط بظروف المعيشة وعادات الاستهلاك.

### تعقيب على الدراسات السابقة

- استخدمت الدراسات أسلوب المسح الاجتماعي بالعينة للتعرف على بعض الأمور التي تتعلق بالوضع الحالي أو الماضي للأسرة بوصفها تنظيمًا اجتماعيًا، كما اعتمدت أيضا" الدراسات على أداة الاستبيان لجمع البيانات، وقد جمعت الدراسة الراهنة بين أداة الاستبيان التي تم تطبيقها على الزوجات وأداة المقابلة التي تم تطبيقها على الأزواج والأبناء، وذلك نظراً لأن الدراسة الحالية تسعى للتعرف على التغيرات التي طرأت على العلاقات الأسرية، ومنه التعرف على التغيرات التي طرأت على علاقة الزوجين وعلاقة الآباء بالأبناء وعلاقة الأبناء أنفسهم إضافة إلى التعرف على التغير الذي طرأ على العلاقات الخارجية للأسرة، مما استدعى التعرف على رأي الزوج والأبناء ووجهة نظرهم في التغير الذي طرأ على العلاقات الأسرية حتى يتسنى



الوصول إلى رؤية متكاملة، كما استفادت الدراسة الراهنة من الدراسات السابقة في إعداد محاور استمارة الاستبيان وصياغة الأسئلة مع ما يتناسب لتحقيق أهداف الدراسة.

### خامسا: الاتجاهات النظرية للدراسة:

#### ١ - البنائية الوظيفية:

تبنى البحث الحالي نظرية البنائية الوظيفية في تفسيرها للنتائج التي توصلت إليها، حيث تعد البنائية الوظيفية النظرية السوسولوجية الأساسية التي سيطرت على علم الاجتماع الأكاديمي لفترة طويلة، وهي النظرية التي ترى المجتمع كنظام تعمل أجزائه معا "لتعزيز التضامن والاستقرار فينظر هذا النهج إلى المجتمع على المستوى الكلي، وهو تركيز واسع على الهياكل الاجتماعية التي تشكل المجتمع ككل. (١)

وفي دراستها للأسرة تركز على: العلاقة بين الأسرة والوحدات الاجتماعية الكبرى، العلاقة بين الأسرة والأنساق الفرعية الأخرى المتضمنة فيها، العلاقة بين الأسرة والشخصية. (٢)

#### ٢ - العولمة:

ظهرت العولمة في أدبيات العلوم الاجتماعية كأداة تحليلية لوصف عمليات التغيير في مجالات مختلفة، ولكنها ليست مفهوم مجرد، وإنما كعملية مستمرة يمكن ملاحظتها في مجال السياسة أو الاقتصاد أو الثقافة أو الاتصالات ... الخ. (٣)

كما إن العولمة بناء على البعد الاقتصادي هي حركة تستهدف تحطيم الحدود الجغرافية والجمركية وتسهيل نقل الرأسمالية عبر العالم كله كسوق كونية، كما تعرف

(1) George R., Douglas J. "Sociological Theory", 6<sup>th</sup> ed., McGraw-Hill, New York, 2004, p.70.

(2) Albert A . Hecker : Introduction to social theory , London , Herbart and Tom , 1987 , p84

(٣) السيد رشاد غنيم، جمال السيد مجاهد، سوسولوجيا معاصرة، دار المعرفة الجامعية، ٢٠٠٨، ص ١١١.

أيضاً على أنها مفهوم يعني حركة انفتاح الحدود الاقتصادية والتشريعات التي تسمح للنشاطات الاقتصادية الرأسمالية بتوسيع حقل عملها ليشمل المعمورة كلها.<sup>(١)</sup>

#### أهداف الدراسة:

الهدف الرئيسي: التعرف على تأثير برنامج الإصلاح الاقتصادي على العلاقات الأسرية ويتفرع منه:

- التعرف على تأثير برنامج الإصلاح الاقتصادي على العلاقة بين الزوجين.
- التعرف على تأثير برنامج الإصلاح الاقتصادي على العلاقة بين الآباء والأبناء.

- التعرف على تأثير برنامج الإصلاح الاقتصادي على الأبناء أنفسهم.
- التعرف على تأثير برنامج الإصلاح الاقتصادي على العلاقات الخارجية للأسرة (الأقارب- الجيران- الأصدقاء).

#### الإجراءات المنهجية للدراسة:

#### مجتمع الدراسة:

يتمثل مجتمع الدراسة في محافظة الجيزة تقع في الجزء الشمالي من وادي النيل وتمتد من حدود محافظة بني سويف جنوباً حتى حدود محافظة البحيرة شمالاً، ويفصلها فرع رشيد عن محافظة المنوفية غرباً، وتحدها شرقاً محافظة القاهرة. محافظة الجيزة هي إحدى محافظات القاهرة الكبرى (القاهرة الجيزة القليوبية)، وتبلغ المساحة الكلية لمحافظة الجيزة ١٣,١٨ ألف كم<sup>٢</sup>، علماً بأن ٩,٠٣% فقط من مساحتها الكلية مأهولة بالسكان، ويوجد بها ٩ مراكز، و ١١ مدينة، و ٩ أحياء، و ٤٨ وحدة محلية قروية، وتأتي في المرتبة الثانية بين محافظات الجمهورية في عدد السكان ٩٠٦٦,٧٨ ألف نسمة.<sup>(٢)</sup>

(١) جبارة عطية جبارة، علم اجتماع الإعلام، دار الوفاء لنديا الطباعة والنشر، الإسكندرية، ٢٠٠١، ص ٢٦٢.

(٢) مجلس الوزراء، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، وصف مصر بالمعلومات، محافظة الجيزة، الإصدار الثاني عشر ٢٠٢١، ص ٤٥.

### منهج الدراسة:-

واعتمدت الدراسة الراهنة على منهج المسح الاجتماعي بالعينة على عينة من الزوجات داخل محافظة الجيزة وكان قوامها (٣٠٠) مفردة حيث تم تقسيمها بين الريف والحضر بواقع (١٥٠) مفردة في الريف و(١٥٠) مفردة في الحضر كي يتسنى رصد تأثير برنامج الإصلاح الاقتصادي على العلاقات الداخلية والخارجية للأسرة.

أدوات جمع البيانات: -في المجال النظري تم الاستعانة ببعض التراث المكتوب، وبعض الأبحاث العلمية المتعلقة ببرنامج الإصلاح الاقتصادي، أما الجانب الميداني فقد تم الاستعانة بالاستبيان والمقابلة كأدوات لجمع البيانات.

### مجالات الدراسة:

**المجال الجغرافي:** يتمثل المجال الجغرافي في **محافظة الجيزة** ونظرا "لأن عينة الدراسة مساحية جغرافية فقد تم تحديد منطقة الأهرام للعينة الثانوية ومنها تحديد شارع الملك فيصل للعينة الثلاثية في المجتمع الحضري، في حين أنه تم تحديد وحدة المنوات للعينة الثانوية ومنها تحديد قرية المنوات للعينة الثلاثية للمجتمع الريفي.

**٢ - المجال البشري:** يتمثل المجال البشري للدراسة في عدد من الزوجات اللاتي يسكن شارع الملك فيصل (العينة الحضرية) وقرية المنوات (العينة الريفية) بمحافظة الجيزة، علما" بأن العينة مكونة من ٣٠٠ مفردة من الزوجات اللاتي يسكن منطقتي الدراسة. وتم تطبيق دليل المقابلة على عينة قوامها ٣٠ من الأزواج (١٥ ريف، ١٥ حضر) و ٣٠ من الأبناء (١٥ ريف، ١٥ حضر) وتم اختيارهم من بين أسر عينة الدراسة من الأسر التي لديهم الرغبة الجادة في المشاركة.

-وقد تم الاستعانة بحزمة البرامج الإحصائية للعلوم الاجتماعية (spss) في تحليل بيانات الدراسة بعد تطبيق أداة الدراسة الميدانية، والاعتماد على النسب المئوية والجدول البسيطة والمركبة مع استخدام اختبار ( T.test ) ، وكا ( chi.square ) في استخراج النتائج.

نتائج الدراسة الميدانية:

جدول (١)

يوضح دلالات الفروق بين عينة الدراسة حول رؤيتهم عن برنامج الإصلاح

الاقتصادي

حضر		ريف		محل الإقامة				
لا		نعم		لا		نعم		أيه رأيك في التحولات الاقتصادية (برنامج الإصلاح الاقتصادي)
%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	
٩١,٣	١٣٧	٨,٦	١٣	٧٦,٠	١١٤	٢٤,٠	٣٦	جيدة
٧٦,٦	١١٥	٢٣,٣	٣٥	٧٢,٠	١٠٨	٢٨,٠	٤٢	إلى حد ما
٣٢,٠	٤٨	٦٨,٠	١٠٢	٥٢,٠	٧٨	٤٨,٠	٧٢	سيئة

كشفت نتائج الدراسة الميدانية بجدول رقم (١) أنه؛ سجل متغير سيئة المرتبة الأولى بنسب بلغت (٤٨%، ٦٨%) للريف والحضر على التوالي، في حين سجل متغير إلى حد ما المرتبة الثانية بنسب بلغت (٢٨%، ٢٣,٣%) للريف والحضر على التوالي، وجاء متغير جيدة في المرتبة الثالثة بنسب بلغت (٢٤%، ٨,٦%) للريف والحضر على التوالي.

تكشف نتائج الجدول السابق عن عدم رضا المبحوثات عن برنامج الإصلاح الاقتصادي الحديث، وتتفق هذه النتيجة مع النتائج التي توصل إليها المركز المصري لبحوث الرأي العام في أكتوبر ٢٠١٧، حول مدى رضا المصريين عن الأداء العام للدولة في مختلف الملفات لاسيما الملفات الاقتصادية والاجتماعية، فقد حصل ملف الأسعار على ٢٧ نقطة من أصل ١٠٠ نقطة، إشارة إلى انخفاض واضح في الرضا عن الأداء العام في الملف الاقتصادي. (١)

وفي هذا الصدد يرى **جودة عبد الخالق** أن أي سياسات للإصلاح الاقتصادي ينتج عنها في معظم الأحيان مشاكل لمحدودي الدخل، وهي الفئة التي تمثل قطاعاً

(١) سعاد إبراهيم العزازي، فاطمة علي أبو الحديد، الآثار الاجتماعية لبرنامج الإصلاح الاقتصادي

على الأسرة المصرية، نموذج تحرير سعر الصرف، مرجع سبق ذكره، ص ١٧٠.

عريضا" من المجتمع، ويتطلب منها تقديم التضحيات ولو على المدى القصير، ولكن يجب على الدولة التي تنتهج سياسة إصلاحية تضمن لها إجراءات من شأنها تخفيف ذلك العبء، والمساهمة في تحمل جزء من تلك الأعباء، ولقد حاول البنك الدولي لمدة من الزمن أن يرجع النقد الموجه لسياسات الإصلاح الاقتصادي على تأثيرها الاجتماعي، مما دفع الدول المتبعة لهذه السياسات إلى اتخاذ إجراءات من شأنها القضاء على تلك الآثار. (١)

وتعليقا" على ما سبق يمكن القول أنه نتج عن الأزمات الاقتصادية التي تعرضت لها البلاد قبل وبعد ثورة يناير ٢٠١١ أن قامت البلاد بتنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي، حيث لجأت مصر لصندوق النقد الدولي وحدد الصندوق مواعيد وقيم وشرائح القروض، واشترط الصندوق تنفيذ بعض الإجراءات للحصول على القرض منها، تخفيض الدعم، تحرير سعر صرف، وتخفيض دعم الطاقة، مما كان له الأثر في بروز العديد من المظاهر، أهمها ارتفاع الأسعار والغلاء الذي أثر سلبا" على الأسرة.

في هذا الصدد يقول محمود فاروق محمد أنه لا بد من الاهتمام بالآثار الاجتماعية لبرنامج الإصلاح الاقتصادي بحيث يلزم برنامج التثبيت سياسات تخفف من الآثار الناتجة عنه، ذلك أن هذه الانعكاسات السلبية يترتب عليها زيادة في حدة التوترات الاجتماعية مما قد يؤدي إلى زعزعة الاستقرار الاجتماعي الذي بدوره يؤثر سلبا" على تحقيق الاستقرار الاقتصادي، لذلك قامت البلاد بسياسات الحماية الاجتماعية بهدف التخفيف من الآثار السلبية. (٢)

وهذا ما يتفق مع نظريه العولمة فمن أبعاد العولمة البعد الاقتصادي الذي يعتمد على تدفق رأس المال الأجنبي وفتح المجال للاستثمار المحلى والدولي والشركات متعددة الجنسيات.

(١) جودة عبد الخالق، الإصلاح الاقتصادي رؤية بديلة، تقرير الاتجاهات الاقتصادية الاستراتيجية،

مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، ٢٠٠٥، ص ٣٥.

(٢) محمود فاروق محمد غراب، إمكانية استفادة مصر من التجربة الماليزية في مواجهة البطالة،

المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، ٢٠١٩، ص ٢٠٧.

جدول (٢)

يوضح دلالات الفروق بين عينة الدراسة حول إيجابيات برنامج الإصلاح الاقتصادي

T.Test	كا <sup>2</sup>		حضر				ريف				محل الإقامة ليه جيدة		
	دلالة	قيمة	دلالة	قيمة	لا		نعم		لا			نعم	
					%	ك	%	ك	%	ك		%	ك
٠,٠٠٠	٤,٨٤٣	٠,٠٠٠	٢٥,٣٣٩	٢,٤٤٠	٣,٦٠٠	٨,٠٠٠	١,٢٠٠	٢,١٠٣	٣,٢٠٧	٤,٦٠٠	٤,٠٠٠	ارتفاع معدل النمو الاقتصادي	
٠,٠٠٠	٣,٢٠٨	٠,٠٠١	١٤,١١١	٢,٢٠٠	٣,٣٠٠	١,٠٠٠	١,٠٠٠	٢,٩٠٣	٤,٢٠٧	٤,٤٠٠	٤,٠٠٠	توافر السلع والخدمات	
٠,٠١٠	٢,٦٠٤	٠,٠٠١	١٤,٥٤٧	٢,٢٠٠	٣,٣٠٠	١,٠٠٠	١,٠٠٠	٤,٢٠٠	٦,٣٠٠	١,٠٠٠	١,٠٠٠	قلة نسبة البطالة	
٠,٠٠٢	٣,١٠٢	٠,٠٠١	١٣,٣٩١	٢,٩٠٣	٤,٤٠٠	٢,٠٠٠	٤,٠٠٠	٥,٠٠٠	٧,٠٠٠	٢,٠٠٠	٣,٠٠٠	تناسب أسعار السلع والخدمات مع الدخل	
٠,٠٠٠	٣,٥٠٨	٠,٠٠٢	١٢,٥٨٤	٣,٠٠٧	٦,٦٠٠	١,٠٠٠	٢,٠٠٠	٤,٨٠٧	٧,٣٠٠	٣,٣٠٠	٣,٣٠٠	تحسنت الأحوال المادية للأسرة	
٠,٠٠٥	٢,٨٠٨	٠,٠٠١	١٤,٥٢٥	٧,٣٠٠	١,٠٠٠	٢,٤٠٧	٣,٠٠٠	١,٨٠٧	٢,٨٠٠	٣,٣٠٠	٥,٠٠٠	افتتاح العديد من المشروعات الجديدة	

كشفت نتائج الدراسة الميدانية بجدول رقم (٢) عن فروق جوهرية ذات دلالة معنوية عند مستوى دلالة ٠,٠٥، حيث سجلت معدلات دلالة لمعامل كا<sup>٢</sup> أعلى معدل دلالة بلغ ٠,٠٠٠، وهو ما أكدته معامل t.test الذي سجل أيضا أعلى معدل دلالة بلغ ٠,٠٠٠. حيث سجل متغير افتتاح العديد من المشروعات الجديدة المرتبة الأولى بنسب بلغت (٣٣,٣%، ٢٤,٧%) للريف والحضر على التوالي، في حين سجل متغير ارتفاع معدل النمو الاقتصادي المرتبة الثانية (للريف) بنسبة بلغت (٣٠,٧%) مقابل متغيري توافر السلع والخدمات وقلّة نسبة البطالة (للحضر) بنسبة بلغت (١٠%)، وجاء متغير توافر السلع والخدمات بالمرتبة الثالثة للريف بنسبة بلغت (٢٢,٧%) مقابل متغير ارتفاع معدل النمو الاقتصادي (للحضر) بنسبة بلغت (٨%)، ومتغير قلّة نسبة البطالة المرتبة الرابعة (للريف) بنسبة بلغت (١٠%) مقابل تناسب أسعار السلع والخدمات مع الدخل (للحضر) بنسبة بلغت (٢,٧%)، في حين سجلت باقي المتغيرات نسب (٣,٣%، ١,٣%) لمتغير تحسنت الأحوال المادية للأسرة للريف والحضر على التوالي، ونسبة (٢,٥%) لمتغير تناسب أسعار السلع والخدمات مع الدخل (للريف).

أوضحت مؤشرات الجدول السابق أن متغير افتتاح العديد من المشروعات الجديدة يأتي في مقدمة الإيجابيات، وهو انعكاس للإنجازات التي تم تحقيقها للنهوض بالبنية التحتية لتوفير الخدمات الأساسية التي نعتمد عليها في حياتنا اليومية، وفي هذا الصدد ذكر مركز ربح للدراسات، أنه عندما تتوافر البنية التحتية في بلد ما يكون هذا البلد محط أنظار وثقة المستثمرين فيزداد حجم استثماراتهم فيه، مما يعني خلق مزيد من فرص العمل وزيادة معدل النمو الاقتصادي.

وفي مصر شهد قطاع البنية التحتية تطوراً، وذلك ضمن خطة حكومية لتنفيذ مشروعات قومية في مختلف القطاعات، وأهمها قطاع النقل والطرق حيث تم مد شبكة الطرق لنحو ٧٠٠٠ كم جديدة، وبلغت تكلفة الأموال التي تم إنفاقها على شبكة الطرق نحو ٩٥٠ مليار جنيه، وأيضاً من أهم المشروعات التي عمدت البلاد إلى تحقيقها، مشروعات الطاقة، توصيل الصرف الصحي إلى المناطق المحرومة، المشروع القومي للتنمية وتطوير القرى الأولى بالرعاية، ومشروع مترو الأنفاق، وإنشاء مدن جديدة كمدينة العلمين الجديدة، ومشروعات الطرق والكباري وغيرها. (١)

وهو ما أكدت عليه المقابلة رقم (١٢) للأزواج في الحضر بقول (البلد بتعمل مشاريع جديدة كويسة بس محتاجة توازن شوية)، والمقابلة رقم (٦) للأزواج بالريف (المشاريع اللي بتتعمل مهمة بس محتاجة شوية وقت عشان نحس بيها).

ومن الإيجابيات التي كشفت عنها النتائج أيضاً، توافر السلع والخدمات مما يعكس جهود الدولة في توفير السلع الأساسية واحتياجات المواطنين وذلك من خلال إطلاق المبادرات الوطنية ومعارض "أهلاً رمضان" ومنافذ التوزيع، علماً بأن هذه النافذ منها الثابت ومنها المتحرك بإطلاق قوافل مجمعة لبيع السلع الغذائية بالمناطق الأكثر احتياجاً بعدد من المحافظات التي لا يتوافر بها منافذ لبيع السلع، إضافة إلى ما قامت به البلاد بإطلاق مبادرة (كلنا واحد) وهذه المنافذ تعرض المنتجات الغذائية والغير

(١) مركز ربح للدراسات الاستراتيجية أوراق القاهرة، سياسات تحديث البنية التحتية في مصر، العدد

الربع، بدون سنة نشر،

ص: ص ٤ : ١٢.

غذائية بأسعار مخفضة عن مثيلاتها بالأسواق لمواجهة جشع التجار وذلك في إطار دعم منظومة الحماية الاجتماعية للمواطنين، إضافة إلى الجهود التي قامت بها البلاد بالمنظومة التموينية والخبز وتحويل التموين إلى مبالغ مالية تسمح لحامل البطاقة التموينية اختيار السلع التي يرغبها في حدود مبلغ البطاقة. ومن الإيجابيات التي أقرتها المبحوثات انخفاض نسبة البطالة وتعد مشكلة البطالة من أخطر المشكلات التي تهدد استقرار المجتمع لذلك تنتهج الحكومات سياسات واستراتيجيات مختلفة لمواجهة البطالة، وفي هذا الصدد تذكر **ولاء عبد النبي** أن محاولات البلاد لوضع استراتيجيات لعلاج البطالة في مصر تتحقق من خلال عدة سياسات منها؛ سياسة التمويل: بتوجيه الاستثمار نحو المشروعات التي تستوعب أكبر عدد من العاطلين. سياسة التعليم: بالتركيز على التعليم المهني والحرفي في ضوء متطلبات سوق العمل. سياسة دعم وتحفيز مؤسسات المجتمع المدني ودعم المشروعات الصغيرة. (1)

### جدول (3)

#### يوضح دلالات الفروق بين عينة الدراسة عن سلبيات برنامج الإصلاح الاقتصادي

T.Test	كا <sup>2</sup>		حضر				ريف				محل الإقامة ليه سينة
	دلا لة	قيمة	لا		نعم		لا		نعم		
			ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	
0.001	3.3	11.0	4.0	8.0	1.0	2.0	1.0	7.0	1.0	12.0	زيادة الأسعار
0.001	-6.0	77.0	6.0	7.3	31.0	7.0	4.7	1.0	12.0	زيادة نسبة البطالة والفقر	
0.001	3.4	13.6	3.0	5.0	8.0	3.0	4.0	1.0	2.0	6.0	ساعات الأحوال المادية للأسرة
0.001	-1.0	21.0	7.0	5.3	3.0	4.0	2.0	1.0	3.0	1.0	انخفاض الأجور
0.001	0.7	22.0	1.0	2.0	7.0	1.0	3.0	5.0	3.0	2.0	ارتفاع سعر الدولار
0.001	-1.4	65.0	8.0	2.7	0.9	5.3	0.7	1.0	1.0	3.0	عدم عدالة القطاع الخاص بشأن الموظفين
0.001	6.3	39.0	2.0	4.0	6.0	9.0	4.0	7.0	2.0	4.0	فقدان الوظيفة والمعاش المبكر
0.001	-6.2	40.0	7.3	1.0	4.0	6.0	7.3	1.0	8.0	3.0	
0.001	3.0	13.7	2.0	3.0	6.0	1.0	2.0	3.0	6.0	7.0	
0.001	-7.3	51.0	4.0	7.3	0.1	2.0	6.0	2.0	1.0	8.0	
0.001	6.8	43.7	4.0	7.0	4.0	6.0	6.0	9.0	1.0	1.0	
0.001	-1.0	47.0	7.3	1.0	4.0	6.0	4.7	7.0	1.3	7.0	
0.001	3.3	13.7	6.0	9.0	2.0	4.0	5.0	8.0	1.0	2.0	
0.001	-8.0	95.0	4.0	7.3	1.0	7.3	6.0	8.0	8.0	8.0	

(1) ولاء عبد النبي عبد الفتاح، حلول مقترحة لحل مشكلة البطالة في مصر، التدريب من أجل

التشغيل، المؤتمر العلمي الثاني عشر، جامعة بني سويف، ديسمبر 2018، ص 787.

(تأثير برنامج الإصلاح الاقتصادي على العلاقات الأسرية...). أ. رانيا إبراهيم



كشفت نتائج الدراسة الميدانية بجدول رقم (3) عن فروق جوهرية ذات دلالة معنوية عند مستوى دلالة 0,05، حيث سجلت معدلات دلالة لمعامل كا<sup>2</sup> أعلى معدل دلالة بلغ 0,00، وهو ما أكدته معامل t.test الذي سجل أيضا " أعلى معدل دلالة بلغ 0,00. حيث سجل متغير زيادة الأسعار المرتبة الأولى بنسب بلغت (74,7%)، (78,3%) (للريف والحضر على التوالي، في حين سجل متغير ارتفاع سعر الدولار المرتبة الثانية (للريف) بنسبة بلغت (52%) مقابل متغير ساءت الأحوال المادية للأسرة (للحضر) بنسبة بلغت (72,7%)، وجاء متغير زيادة نسبة البطالة والفقير في المرتبة الثالثة (للريف) بنسبة بلغت (42%) مقابل متغير ارتفاع سعر الدولار (للحضر) بنسبة بلغت (67,3%)، ومتغير ساءت الأحوال المادية للأسرة في المرتبة الرابعة (للريف) بنسبة بلغت (40,7%) مقابل متغير انخفاض الأجور (للحضر) بنسبة بلغت (64%)، في حين جاءت باقي المتغيرات بنسب (28,7%) لمتغير انخفاض الأجور (للريف) مقابل متغير زيادة نسبة البطالة والفقير (للحضر) بنسبة بلغت (55,3%)، ومتغير فقدان الوظيفة والمعاش المبكر (للريف) بنسبة بلغت (18,7%) مقابل متغير عدم عدالة القطاع الخاص بشأن الموظفين (للحضر) بنسبة بلغت (44%)، ومتغير عدم عدالة القطاع الخاص بشأن الموظفين ( للريف) بنسبة بلغت (11,3%) مقابل متغير فقدان الوظيفة والمعاش المبكر (للحضر) بنسبة بلغت (27,3%).

أوضحت مؤشرات الجدول السابق اتفاق غالبية العينة على ارتفاع الأسعار، وارتفاع سعر الدولار بعد تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي، وفي هذا الصدد ذكرت سعاد العزازي وفاطمة أبو حديد أن مصر اتجهت إلى تحرير سعر الصرف والتخلي عن تثبيت الأسعار والتحكم فيها بشكل كامل، وهذه الخطوة تعد ضرورية من وجهة نظر الخبراء الاقتصاديين حيث تجعل اقتصاد البلد أكثر انفتاحا وشفافية، فيما تكتسب العملة قيمتها الحقيقية وليس ما تحدده لها البنوك المركزية، وقد أفرز هذا الاتجاه بروز العديد من المظاهر أهمها ارتفاع الأسعار الذي أثر على ميزانية الأسرة، وبالتالي على مستوى معيشتها، حيث ارتفعت أسعار المواد الغذائية والاستهلاكية، وبالرغم من أنه لم يمس بدخل أفراد الأسرة إلى أن الغلاء يؤثر سلبا على قدرة الأسرة في توفير متطلبات

الحياة، بل يمتد ذلك التأثير إلى بنود الصرف الرئيسية لها فمع ارتفاع الأسعار أصبحت الأسرة تعاني من ضعف قدرتها على توفير الاحتياجات الأساسية، بالإضافة إلى أن فرض رسوم جديدة على الخدمات التي تقدمها الدولة وتطبيق ضريبة القيمة المضافة كان لها تأثير على ميزانيه الأسرة وتدني مستويات المعيشة.<sup>(1)</sup> وهو ما أكدته **المقابلة** للأزواج في الحضر بقول (الأسعار زيادة جدا"، الغلا في كل حاجة، الدولار في الطالع، ما فيش رقابة على الأسواق المشروعات الجديدة كويسة بس أحنأ شعب وعايذ ياكل)، والمقابلة للأزواج في الريف (الأسعار نار، والزيادة في المرتبات ملهأش لازمة بسبب الغلا كأنك ماطرح ما خلى شنقوه بمعنى اللي بناخده باليمين ياخدوه بالشمال).

واتفقت نتائج الدراسة الحالية مع نتائج دراسة **محمد كمال أحمد** عن تأثير برنامج الإصلاح الاقتصادي في تغير الاستراتيجية الاستهلاكية للأسرة المصرية خلال الفترة من ٢٠١٦ - ٢٠١٨ والتي توصلت إلى أن عينة الدراسة اتفقت على عدم كفاية الدخل في سد احتياجاتهم اليومية بعد تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي. وتجدر الإشارة هنا إلى أن أكثر المتضررين من الظروف الاقتصادية وغلاء الأسعار، هم طائفة الحرفيين والعاملين بالأجرة اليومية، وخاصة بعد توقف تراخيص البناء، وذلك ما أكدت عليه **المقابلة** للأزواج بالحضر بقول (آخر الشهر الموظف بيبلاقي قبض حتى لو قليل لكن أنا لو ما اشتغلتنش يوم مبلأقيش أكل العيال).

كما كشفت النتائج أن من التأثيرات السلبية لبرنامج الإصلاح الاقتصادي، سوء الأحوال المادية للأسرة، وذلك نظرا لارتفاع الأسعار، وبالرغم من أن إجراءات البرنامج لم تخفض الأجور بل على العكس تم زيادة المرتبات على فترات متكررة إلا أن الزيادة المستمرة في الأسعار تلتهم الزيادة في الأجور مما يجعل رب الأسرة غير قادر على تلبية احتياجات أبناءه أو متطلبات الأسرة التي تخص الفواتير المرتبطة بخدمات الغاز والكهرباء وغيرها.

(١) سعاد إبراهيم العزازي، فاطمة علي أبو حديد، الآثار الاجتماعية لبرنامج الإصلاح الاقتصادي على الأسرة المصرية، مرجع سبق ذكره، ص ص ٢١١، ٢١٢.

وهذا ما يمكن تفسيره في ضوء نظرية العولمة، فسياسة الإصلاح الاقتصادي انتقلت بين قارات العالم المختلفة بدءاً من أوروبا ثم أمريكا الشمالية وأمريكا اللاتينية، ثم انتقلت هذه السياسات إلى آسيا وأفريقيا، ويصبح البعد الدولي لسياسات الإصلاح الاقتصادي واضحاً بشكل جلي لأنها تتحقق في إطار المؤسسات الدولية التي تهتم على عمليات التمويل في العالم، فضلاً عن دور البعد الدولي وأهميته من حيث تأثيره في تحديد الدولة لمجموعة الأهداف التي يراد تحقيقها من خلال سياسة الإصلاح الاقتصادي، فرغم أن الدولة تلجأ إلى سياسة الإصلاح الاقتصادي هدفاً منها لرفع معدلات النمو وتحقيق النهوض بالبلاد ورفع المستوى المعيشي للمواطنين إلا أنه لا يتم إلا في إطار تتدخل دولي وتحقيق مصالح للبلاد صاحبة القرار.

#### جدول رقم (٤)

يوضح دلالات الفروق بين عينة الدراسة حول تأثير برنامج الإصلاح الاقتصادي

#### على العلاقة بين الزوجين

T.Test	كا <sup>2</sup>		حضر				ريف				محل الإقامة تأثير برنامج الإصلاح الاقتصادي على الزوجين	
	دلالة	قيمة	لا		نعم		لا		نعم			
			%	ك	%	ك	%	ك	%	ك		
٥٦,٥	٥٧٦	٥٦,٣	٢٣٤	٥٤,٠	٨,١	٤٦,٠	٦,٩	٥٠,٧	٧,٦	٤٩,٣	٧٤	التعاون بين الزوجين في إدارة شؤون الأسرة
٣٩,٤	٨٥٧	٣٩,٤	٧٣٧	٨٨,٧	١,٣٣	١١,٣	١,٧	٨٥,٣	١,٢٨	١٤,٧	٢٢	الاستقلال المادي للزوجين
٠٠,٤	٣,٠٧	٠٠,٤	٩,٢٥٠	٤٩,٣	٧,٤	٥٠,٧	٧,٦	٦٦,٧	١,٠٠	٣٣,٣	٥٠	مساحة أكبر للزوجة في تدبير الشؤون المادية
٠٠,٤	٤,١٣	٠٠,٤	١٦,٢٥	٥٩,٣	٨,٩	٤٠,٧	١,٧	٨٠,٧	١,٢١	١٩,٣	٢٩	مساهمة الزوجة بشكل إيجابي في ميزانية الأسرة
٠٠,٤	٣,٣٠	٠٠,٤	١٠,٥٧	٤٦,٠	٦,٩	٥٤,٠	٨,١	٦٤,٧	٩,٧	٣٥,٣	٥٣	اضطرار الزوجة للعمل
٠٠,٤	٥,٨١	٠٠,٤	٣,٠٦١	٤٨,٧	٧,٣	٥١,٣	٧,٧	٧٩,٣	١,١٩	٢٠,٧	٣١	اختفاء لغة الحوار لطول ساعات العمل
٠٠,٤	٤,٦١	٠٠,٤	٢,٠٠٢	٦٢,٧	٩,٤	٣٧,٣	٥,٦	٨٥,٣	١,٢٨	١٤,٧	٢٢	الفقر العاطفي والجنسي
٠٠,٤	٣,٣١	٠٠,٤	١٠,٦٨	٢٠,٠	٣,٩	٧٤,٠	١,١١	٤٤,٠	٦,٦	٥٦,٠	٨٤	كثرة المشاكل حول الماديات
٠٠,٤	٣,٨٣	٠٠,٤	١٤,٠٧	٤٨,٠	٧,٢	٥٢,٠	٧,٨	٦٩,٣	١,٠٤	٣٠,٧	٤٦	زيادة نسبة الطلاق
٠٠,٤	٤,٧٥	٠٠,٤	٢١,١٢	٥٩,٣	٨,٩	٤٠,٧	٦,١	٨٣,٣	١,٢٥	١٦,٧	٢٥	العنف البدني واللفظي

كشفت نتائج الدراسة الميدانية بجدول رقم (٤) عن فروق جوهرية ذات دلالة معنوية عند مستوى دلالة ٠,٠٥، حيث سجلت معدلات دلالة لمعامل كا<sup>٢</sup> أعلى معدل دلالة بلغ ٠,٠٠ وهو ما أكدته معامل t.test الذي سجل أيضا "أعلى معدل دلالة بلغ ٠,٠٠. حيث سجل متغير كثرة المشاكل حول الماديات المرتبة الأولى بنسب بلغت (٥٦%)، (٧٤%) للريف والحضر على التوالي، في حين سجل متغير التعاون بين الزوجين لإدارة شؤون الأسرة المرتبة الثانية بنسبة بلغت (٤٩,٣%) للريف مقابل متغير اضطراب الزوجة للعمل (للحضر) بنسبة بلغت (٥٤%)، ومتغير اضطراب الزوجة للعمل في المرتبة الثالثة (للريف) بنسبة بلغت (٣٥,٣%) مقابل متغير زيادة نسبة الطلاق (للحضر) بنسبة بلغت (٥٢%)، وجاء متغير إعطاء مساحة أكبر للزوجة في تدبير شؤون الأسرة في المرتبة الرابعة (للريف) بنسبة بلغت (٣٣,٣%) مقابل متغير اختفاء لغة الحوار لطول ساعات العمل (للحضر) بنسبة بلغت (٥١,٣%)، في حين جاءت باقي المتغيرات بنسب (٣٠,٧%) لمتغير زيادة نسبة الطلاق (للريف) مقابل متغير إعطاء مساحة أكبر للزوجة في تدبير الشؤون المادية بنسبة (٥٠,٧%)، ومتغير اختفاء لغة الحوار لطول ساعات العمل (للريف) بنسبة بلغت (٢٠,٧%) مقابل متغير التعاون بين الزوجين لإدارة شؤون الأسرة (للحضر) بنسبة بلغت (٤٦%) ومتغير مساهمة الزوجة بشكل إجباري في ميزانية الأسرة (للريف) بنسبة بلغت (١٩,٣%) مقابل متغيري مساهمة الزوجة بشكل إجباري في ميزانية الأسرة والعنف اللفظي والبدني (للحضر) بنسبة بلغت (٤٠,٧%) ومتغير العنف اللفظي والبدني (للريف) بنسبة بلغت (١٦,٧%) مقابل متغير الفتور العاطفي والجنسي (للريف) بنسبة بلغت (٣٧,٣%) ومتغيري الاستقلال المادي للزوجين والفتور العاطفي والجنسي (للريف) بنسبة بلغت (١٤,٧%)، مقابل متغير الاستقلال المادي للزوجين (للريف) بنسبة بلغت (١١,٣%).

أشارت النتائج السابقة إلى أن المشاكل والمشاحنات بين الزوجين حول الماديات في مقدمة آثار برنامج الإصلاح الاقتصادي على الزوجين في الريف والحضر على السواء، ويمكن تفسير ذلك إلى أن الحياة الاجتماعية لا تنفصل عن الحياة الاقتصادية للأسرة، فالوضع الاقتصادي للأسرة أحد عوامل استقرارها أو اضطرابها، والحياة الزوجية

بما تحمله من أعباء كبيرة وتحتاج إلى المال لتحقيق الاحتياجات الأسرية، وفي حالة العجز عن تحقيق المتطلبات الحياتية تزيد الخلافات والمشاحنات الأسرية، فكلما استطاع الفرد تلبية احتياجاته الضرورية كلما شعر بالاستقرار الاجتماعي، وإذا شعر الفرد بالعجز عن تلبية احتياجاته يعيش جو من عدم الاستقرار والتفكك الأسري.

وهو ما أكدته المقابلة رقم (١٤) للأزواج بالحضر بقول (المتطلبات كثير، وحملتني فوق طاقتي، ودايما بقى في شجار ونفور بينا، وكمان تفاصيل حياتنا بقت عرضة لأهلها وتدخلهم المستمر).

وهذا ما تؤكد أيضا نظرية البنائية الوظيفية حيث أنه من المتوقع أن يشهد النسق الأسري بعض الانحرافات والتوترات التي تحول دون أداء وظائفه على النحو المرغوب فيه فالعلاقات دخل الأسرة قد تتعرض لبعض المؤثرات الخارجية التي عرضها لبعض التوترات.

كما اتفقت نتائج الدراسة الحالية مع نتائج دراسة سعاد إبراهيم وفاطمة علي عن الآثار الاجتماعية لبرنامج الإصلاح الاقتصادي على الأسرة المصرية "تحرير سعر الصرف نموذجا" والتي توصلت إلى أن الأزمات الاقتصادية أدت إلى زيادة الخلافات الزوجية، وزيادة العنف بين الزوجين، كما أنها تؤدي إلى زيادة معدلات القلق والتوتر والخوف من المستقبل.

كما أشارت نتائج الجدول السابق أن التعاون بين الزوجين في إدارة الشؤون المادية للأسرة والتكيف مع آثار برنامج الإصلاح الاقتصادي يعد من الجوانب المضيئة لتجاوز الأزمات حيث يزيد التعاون بين الزوجين للخروج من الأزمة المالية مما يحافظ على تماسك الأسرة والعلاقات فيما بينها، فيحاول الزوجين بشتى الطرق المحافظة على الاستقرار المادي للأسرة والوفاء بالتزاماتها الضرورية تجاه الأبناء، عن طريق استخدام آليات للتكيف مع غلاء المعيشة مما يستدعي إعادة النظر في الكثير من العادات الاستهلاكية وترتيب الأولويات، وذلك عن طريق التخلي عن واحدة أو أكثر من السلع والخدمات التي اعتادت الأسرة استخدامها، مثل نقل الأبناء من مدارس خاصة إلى حكومية، وضع ميزانية محددة يتم الشراء بها شهريا، التقليل من الكميات وإلغاء بعض

العناصر، متابعة العروض في المحلات، والشراء من منافذ الحكومة والجمعيات التعاونية، الاستغناء عن الأكل خارج المنزل والتنزه..... وغيرها من آليات التكيف. وهو ما أكدته المقابلة رقم (١٣) للأزواج بالحضر (مستورة صحيح بس غير الأول خالص بشتري من السوبر ماركت عينات وديها مشية).

وهو ما تؤكدته نظرية البنائية الوظيفية فهناك ترابط بين الأسرة والنسق الاقتصادي ونوع من التفاعل بينهما، هو تفاعل يؤدي بدوره إلى ترابط التغيرات الداخلية التي تحدث فيها هذين النسقين أو أي منهما، كما يظهر الترابط الداخلي بين الأسرة في مجال الاستهلاك، وذلك من خلال العمليات الشرائية للأسرة والتي يحكمها توفر السلع أكثر من المرغوب من تلك السلع، فتوفر السلع هو الأساس الذي يتحكم في رغبات الأسرة في الشراء.

وانتقلت نتائج الدراسة الحالية مع نتائج دراسة محمد كمال أحمد عن تأثير برنامج الإصلاح الاقتصادي في تغير الاستراتيجية الاستهلاكية للأسرة المصرية خلال الفترة من ٢٠١٦ - ٢٠١٨ التي توصلت إلى أن من آثار برنامج الإصلاح الاقتصادي تغير الخريطة الاستهلاكية للأسرة، حيث تراجعت ظاهرة الحدائث في الاستهلاك، وحلت بدلا منها أفكار الاتجاه الاقتصادي المتعلق بعقلانية ورشد المستهلك وتعظيم المنفعة من استهلاك قدر معين من السلع، وأن المنفعة هي التي تحدد معدلات الانفاق وليس سعر المنتج.

ودراسة سعاد إبراهيم وفاطمة على عن الآثار الاجتماعية لبرنامج الإصلاح الاقتصادي على الأسرة المصرية "تحرير سعر الصرف نموذجا" التي توصلت إلى أن الأسرة المصرية انتهجت بعض أساليب التكيف مع الأوضاع الاقتصادية، أهمها التخلي عن الكماليات والتركيز على الأساسيات، إلغاء بعض العناصر، الاقتصار على المصاريف الضرورية فقط، والعزلة داخل المنزل واللجوء إلى وسائل التواصل الاجتماعي.

كما أشارت النتائج السابقة أن من آثار برنامج الإصلاح الاقتصادي اضطراب الزوجة للعمل، وهذا محاولة منها للحفاظ على الاستقرار المادي للأسرة والوفاء بالالتزامات الضرورية للأبناء، فهي بذلك تساعد أسرتها ماديا" ومعنويا".

ويظهر من نتائج الجدول السابق ارتفاع نسبة متغير زيادة نسبة الطلاق وهو ما تؤكد عليه الإحصائيات وقد يرجع البعض أسباب الطلاق إلى اجتماعية ونفسية واقتصادية، فالوضع الاقتصادي للأسرة يعد من أهم أسباب وقوع الطلاق وفي حالة عدم قدرة رب الأسرة على تلبية متطلبات أسرته تحدث الخلافات القوية التي قد تؤدي إلى الطلاق، وخاصة في حالة استمرار تردي الوضع المادي للأسرة حيث يصبح الأمل في إصلاح الحال صعب في نظر الزوجة.

وتوضح النتائج أن هناك تفاوت في النسب بين الريف والحضر حول متغير زيادة حالات الطلاق، ويدل الواقع الفعلي على زيادة مشكلة الطلاق في المدن عن الريف، ويرجع ذلك إلى التراث الثقافي الذي يتمسك به الريف عن الحضر، فمعظم الأسر الريفية ترفض طلاق ابنتها حتى وإن كانت تعيش ظروف مادية صعبة، إضافة إلى ثقافة الزوجة الريفية نفسها بأنه فرض عليها أن تتحمل الظروف المادية الصعبة لزوجها، فتحملها وعدم شكواها مرتبط بحسن تربيتها وأصالتها.

### جدول (٥)

يوضح دلالات الفروق بين عينة الدراسة حول تأثير برنامج الإصلاح الاقتصادي على العلاقة بين الآباء والأبناء

T.Test	كا <sup>2</sup>		حضر				ريف				محل الإقامة
	دلالة	قيمة	لا		نعم		لا		نعم		
			%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	
٣٧ ٠١	٠٠	٠٨٠٤	٧٤	١	٢٦	٣	٦٩	١	٣٠	٤	مشاركة الأبناء للاعباء في المسئول المادية
٠٠ ٠٠	٠٠	٢٣٠٤	٧٨	١	٢٢	٣	٥١	٧	٤٨	٧	اعتماد الأبناء على أنفسهم ماديا"
٣٩ ٠٤	٠٠	٠٧٣١	٦٤	٩	٣٦	٥	٦٨	١	٣١	٤	تنشئة الأبناء على عدم الإسراف
٠٠ ٠٠	٠٠	٤٦٠٨	٥٣	٥	٦٤	٩	٧٤	١	٢٥	٣	تاخر سن الزواج للأبناء
٠٠ ٠٠	٠٠	٢٧٠٠	٣٤	٥	٦٥	٩	٦٤	٩	٣٥	٥	كثرة الخلافات حول مطالب الأبناء المادية
٠٠ ٠٠	٠٠	١٢٠٢	٥٥	٨	٤٤	٦	٧٤	١	٢٥	٣	قله التواصل بين الآباء والأبناء لخروج الزوجين للعمل

كشفت نتائج الدراسة الميدانية بجدول رقم (٥) عن فروق جوهرية ذات دلالة معنوية عند مستوى دلالة ٠,٠٥ حيث سجلت معدلات دلالة لمعامل ك<sup>٢</sup> أعلى معدل دلالة بلغ ٠,٠٠ وهو ما أكدته معامل t.test الذي سجل أيضا "أعلى معدل دلالة بلغ ٠,٠٠.

حيث سجل متغير اعتماد الأبناء على أنفسهم ماديا" المرتبة الأولى (للريف) بنسبة بلغت (٤٨,٧%) مقابل كثرة الخلافات حول مطالب الأبناء المادية (للحضر) بنسبة بلغت (٦٥,٣%)، في حين سجل متغير كثرة الخلافات حول مطالب الأبناء المادية المرتبة الثانية (للريف) بنسبة بلغت (٣٥,٣%) مقابل متغير تأخر سن الزواج للأبناء (للحضر) بنسبة بلغت (٦٤,٧%)، وجاء متغير تنشئة الأبناء على عدم الإسراف في المرتبة الثالثة (للريف) بنسبة بلغت (٣١,٣%) مقابل متغير قلة التواصل بين الآباء والأبناء لخروج الزوجين للعمل (للحضر) بنسبة بلغت (٤٤,٧%)، ومتغير مشاركة الأبناء للآباء في المسائل المادية في المرتبة الرابعة (للريف) بنسبة بلغت (٣٠,٧%) مقابل متغير تنشئة الأبناء على عدم الإسراف (للحضر) بنسبة بلغت (٣٦%)، في حين سجلت باقي المتغيرات نسبة (٢٥,٣%) لمتغيري تأخر سن الزواج للأبناء وقلة التواصل بين الآباء والأبناء لخروج الزوجين للعمل مقابل متغير مشاركة الأبناء للآباء في المسائل المادية (للحضر) بنسبة (٢٦%)، ومتغير اعتماد الأبناء على أنفسهم ماديا" (للحضر) بنسبة بلغت (٢٢%).

تشير النتائج السابقة أن من أبرز تأثيرات برنامج الإصلاح الاقتصادي اعتماد الأبناء على أنفسهم ماديا"، وتجدر الإشارة إلى أن هناك تفاوت ملحوظ في النسب بين الريف والحضر لهذا المتغير، ويرجع ذلك إلى التراث الثقافي للمجتمع الريفي الذي يجعل من نزول الأبناء إلى سوق العمل للمساهمة في تلبية احتياجات الأسرة أو احتياجاتهم الشخصية من الأمور المقبولة والمحمودة لدى الريفيين، بالإضافة إلى أن من أهداف الإنجاب لديهم مشاركة الأبناء لهم في العمل وفي تحمل المسؤولية، وهذه الثقافة غائبة عن المجتمع الحضري.

كما تكشف النتائج عن متغير آخر وهو كثرة الخلافات حول المطالب المادية للأبناء، فمع الارتفاع المستمر للأسعار وضعف موارد الأسرة المالية يحدث الخلاف بين الآباء



والأبناء بسبب عدم تلبية احتياجاتهم وطلباتهم المادية، وهو ما يؤدي إلى جو مضطرب تعيش فيه الأسرة، إضافة إلى أن زيادة الخلافات بين الآباء والأبناء حول الأمور المادية تزيد من التباعد بينهم وتزيد من نزعة التمرد والعصيان للأبناء، وشعور الآباء بالعجز.

وهذا ما أكدته **المقابلة** للأزواج رقم (١٢) بالحضر بقول (بحاول أجيلهم اللي عاوزينه لكن الظروف صعبة، والولاد معذورين بردوه) و**المقابلة** رقم (٥) للأزواج بالريف بقول (طلبات العيال في زيادة ولا يرضيهم شيء).

وتظهر النتائج أن تأخر سن الزواج من آثار التحولات الاقتصادية وهناك عدة أسباب لتأخر سن الزواج على رأسها العوامل الاقتصادية، فالزواج يتطلب العديد من المسؤوليات والواجبات فيما يخص السكن والأجهزة والمهور وإقامة الحفلات.... وغيرها من الأمور التي يكلف بها المقبل على الزواج، وبعد الزواج يتطلب توفير متطلبات العيش الكريم لأسرته الجديدة، مما يؤدي إلى تأخر سن الزواج وهو ما ينتج عنه الخلافات بين الآباء والأبناء وتوجيه اللوم للآباء في كثير من الأحيان للتقصير في ضمان مستقبل الأبناء.

وأشارت النتائج السابقة أيضا " إلى متغير تنشئة الأبناء على حسن التدبير والإسراف، وقد يتحقق ذلك من خلال إشراك الأبناء في تفاصيل ميزانية الأسرة وإمدادهم بالمعلومات حول طبيعة الأزمة الاقتصادية التي تؤثر على الجميع، والإفصاح لهم عن مستوى الدخل الحقيقي للأسرة والقدرات المادية للوالدين، والذي يجب تحقيق متطلباتهم في إطارها لكي لا تضطر الأسرة للاستئانة.

## جدول (٦)

يوضح دلالات الفروق بين عينة الدراسة حول تأثير برنامج الإصلاح الاقتصادي على علاقة الأبناء بعضهم ببعض

T.Test	كا <sup>2</sup>		حضر				ريف				محل الإقامة	
	قيمة دلا لة	قيمة دلا لة	لا		نعم		لا		نعم			
			%	ك	%	ك	%	ك	%	ك		
٠٠ ٠٦	٢,٧٥ ٧	٠٠ ٠٦	٧,٤ ٥٩	٦٩ ٣	١ ٠٤	٣٠ ٧	٤ ٦	٥٤ ٣٠	٨ ١	٤٦ ٠	٦٩	تأثير برنامج الإصلاح الاقتصادي على الأبناء بعضهم ببعض
٠١ ٠١	٢,٥٧ ٠١	٠١ ٠١	٦,٥ ١٠	٤٧ ٣	٧ ١	٥٢ ٧	٧ ٩	٦٢ ٠	٩ ٣	٣٨ ٠	٥٧	قلة التفاعل للانشغال بتحقيق المطالب المادية
٨١ ٠٥	٠,٢٣٤	٨١ ٠٤	٠,٥٥ ٤	٦٠ ٠	٩ ٠	٤٠ ٠	٦ ٠	٥٨ ٧	٨ ٨	٤١ ٣	٦٢	زيادة العنف بين الأبناء لتضارب المصالح

كشفت نتائج الدراسة الميدانية بجدول رقم (٦) عن فروق جوهرية ذات دلالة معنوية عند مستوى دلالة ٠,٠٥ حيث سجلت معدلات دلالة لمعامل كا<sup>٢</sup> أعلى معدل دلالة بلغ ٠,٠٠ وهو ما أكدته معامل t.test الذي سجل أيضا " أعلى معدل دلالة بلغ ٠,٠٠. حيث سجل متغير التعاون بين الأبناء في المسائل المادية في المرتبة الأولى (للريف) بنسبة بلغت (٤٦%) مقابل قلة التفاعل بين الأبناء للانشغال بالمطالب المادية (للحضر) بنسبة بلغت (٥٢,٧%)، في حين سجل متغير زيادة العنف بين الأبناء لتضارب المصالح بينهم المرتبة الثانية بنسب بلغت (٤١,٣%)، (٤٠%) للريف والحضر على التوالي، وأخيرا" جاء متغير قلة التفاعل للانشغال بتحقيق المطالب المادية في المرتبة الثالثة (للريف) بنسبة بلغت (٣٨%) مقابل متغير التعاون بين الأبناء في المسائل المادية (للحضر) بنسبة بلغت (٣٠,٧%).

يستنتج من النتائج السابقة أن برنامج الإصلاح الاقتصادي أدى إلى التعاون بين الأبناء في المسائل المادية، وهذا من الجوانب الإيجابية المضيئة ففي ظل الصعاب والضغط المادية يجب على أبناء الأسرة الواحدة التكاتف مع بعضهم للخروج من الأزمة وتحقيق الاستقرار المادي والمعنوي للأسرة، علما" بأنه ليس بالضرورة لتحقيق

التعاون بين الأبناء أن يكون للأبناء دخل من عمل أو وظيفة، فالتعاون يتم في أبسط صورة له من خلال مشاركة الأبناء لبعضهم في مصروفهم الشخصي. وهذا ما أكدته المقابلة رقم (١٥) للأزواج في الريف بقول (رغم ان كل واحد عايز طلباته منهم لكن ببسلفو بعض من مصروفهم وببلسوا من هدموم بعض).

كما جاءت النتائج بتأثير سلبي على العلاقة بين الأبناء وهو قلة التفاعل بينهم نظرا لانشغالهم بتحقيق مطالبهم المادية وقد يظهر هذا التأثير بصورة أوضح بين الأبناء الأكبر سنا، فمع عدم قدرة الآباء على تلبية كافة احتياجات الأبناء يسعى كلا منهم في اتجاهه لتحقيق ما يحتاجه، فتسعى البنات مثلا إلى شراء متطلباتها من لبس أو لتجهيز نفسها ويسعى الشباب للحصول على شقة وتجهيزها وغيره من المتطلبات التي تجعل كل واحد من الأبناء يدور في فلك يخصه ويقل اهتمامه وتفاعله مع إخوته.

### جدول (٧)

يوضح دلالات الفروق بين عينة الدراسة حول تأثير برنامج الإصلاح الاقتصادي على علاقات الأسرة الخارجية

T.Test		كا <sup>٢</sup>		حضر				ريف				محل الإقامة تأثير برنامج الإصلاح الاقتصادي على علاقات الأسرة الخارجية
دلالة	قيمة	دلالة	قيمة	لا		نعم		لا		نعم		
				%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	
٠٠	٣,٧٤٦	٠٠	٦٣,٩٩	٩٤	١	٦	٩	٥٣	٨	٤٦	٧	زيادة التكافل المادي
٠٠		٠٠	١	٠	٤١	٠	٠	٠,٣	٠	٠,٣	٠	
١١	١,٥٧٦	١١	٢,٣٨٠	٨٧	١	١٢	١٩	٨٠	١	١٩	٢	المشاركة الوجدانية
٠,٦		٠,٥		٠,٣	٣١	٠,٧	١٩	٠,٧	٢١	٠,٣	٩	
٠٠	-٣,٣٢٤	٠٠	١٠,٧٢	٤٨	٧	٥١	٧٧	٦٧	١	٣٢	٤	تراجع قيم التكافل المادي
٠,١		٠,١	٨	٠,٧	٣	٠,٣	٧٧	٠,٣	٠,١	٠,٧	٩	
٠٠	١١,٤٦٨	٠٠	٩١,٨٥	٢٢	٣	٧٨	١١	٧٧	١	٢٢	٣	قلة الزيارات والمجاملات لعدم وجود فائض مادي
٠٠	-	٠٠	٧	٠	٣	٠	٧٧	٠,٣	١٦	٠,٧	٤	

كشفت نتائج الدراسة الميدانية بجدول رقم (٧) عن فروق جوهرية ذات دلالة معنوية عند مستوى دلالة ٠,٠٥، حيث سجلت معدلات دلالة لمعامل كا<sup>٢</sup> أعلى معدل دلالة بلغ ٠,٠٠، وهو ما أكدته معامل t.test الذي سجل أيضا أعلى معدل دلالة بلغ ٠,٠٠، حيث سجل متغير زيادة التكافل المادي المرتبة الأولى (للريف) بنسبة بلغت (٤٦,٣%) مقابل متغير قلة الزيارات والمجاملات لعدم وجود فائض مادي (للحضر) بنسبة بلغت (٧٨%)، في حين سجل متغير تراجع قيم التكافل المادي المرتبة الثانية

بنسب بلغت (٣٢,٧%، ٥١,٣%) للريف والحضر على التوالي، وجاء متغير قلة الزيارات والمجاملات لعدم وجود فائض مادي المرتبة الثالثة (للريف) بنسبة بلغت (٢٢,٧%) مقابل متغير المشاركة الوجدانية (للحضر) بنسبة بلغت (١٢,٧%)، وأخيرا" جاء متغير المشاركة الوجدانية في المرتبة الرابعة (للريف) بنسبة بلغت (١٩,٣%) مقابل زيادة التكافل المادي (للحضر) بنسبة بلغت (٦%).

تشير النتائج إلى فروق في النسب بين الريف والحضر حول التكافل المادي والمجاملات، ففي ظل الظروف الاقتصادية الصعبة وغلاء المعيشة وتعدد بنود الصرف لدى الأسرة من إيجار، وسلع غذائية، ومدارس ... وغيره مما جعل من تحقيق التكافل المادي والزيارات والمجاملات عبئا" على الأسرة، لما يكلفها ذلك نفقات مادية مما أدى إلى اندثار قيم التكافل المادي والزيارات والمجاملات العائلية، ولكن الأمر يختلف في المجتمع الريفي نظرا" لطبيعة السكن واستمرار نمط الأسرة الممتدة في الريف، فنفقات الأسرة يتحملها أكثر من فرد، مما يجعل التكافل المادي ركيزة أساسية في المجتمع الريفي في ظل أي أزمة.

**ويستخلص من العرض السابق** أن برنامج الإصلاح الاقتصادي وما نتج عنه من آثار أدت إلى زيادة المشاكل بين الزوجين، والتوتر في العلاقة بين الآباء والأبناء، كما أدت الأوضاع الاقتصادية إلى اضطرار الزوجة والأبناء (في بعض الأحيان) المساهمة في ميزانية الأسرة، بالإضافة إلى محاولات الأسرة للتكيف مع الأوضاع الاقتصادية الراهنة بالتعاون بينهم في إدارة الشؤون المادية، والتأكيد على الأساسيات والاستغناء عن الرفاهيات، وكما أن لبرنامج الإصلاح تأثير على العلاقات داخل للأسرة كان له تأثير أيضا" على علاقات الأسرة الخارجية بالتكافل تارة، وعدم القدرة على مساعدة الغير تارة أخرى.

#### **توصيات الدراسة:**

-تنفيذ برامج وسياسات الرعاية الاجتماعية للحد من الآثار السلبية للإصلاح الاقتصادي وحماية الفئات الأكثر فقرا" وضعفا"، ويمكن أن يشمل ذلك توفير

المساعدات المالية المباشرة، ودعم السلع الغذائية، والرعاية الصحية، لضمان تلبية الاحتياجات الأساسية.

- يمكن للدولة تنفيذ تدابير لتثبيت أسعار السلع والخدمات الأساسية، خاصة تلك التي تشهد زيادات كبيرة في الأسعار بسبب الإصلاحات، مما يساعد في تخفيف العبء على الأسر ذات الدخل المحدود.

- ضرورة أن تكون هناك مشاركة في الحوار والتشاور بين الدولة ومنظمات المجتمع المدني ونقابات الأعمال مما يسمح بفهم أفضل للتحديات، وتساهم في وضع السياسات للتخفيف من الآثار السلبية لبرنامج الإصلاح.

- تطوير إدارة الميزانية للأسرة، بوضع خطة للمصروفات وتحديد الأولويات والتحكم في الإنفاق وتجنب الديون غير الضرورية، مع تعزيز التعاون الداخلي لأفراد الأسرة للتعامل مع الأزمات الاقتصادية عن طريق التعاون في إدارة الميزانية، ومساهمة كل فرد من أفراد الأسرة بقدر استطاعته المادية.

- أن يعمل أفراد الأسرة على تطوير مهاراتهم الشخصية والمهنية، مما يساعد على زيادة فرص العمل وتحسين الوضع الاقتصادي للأسرة.

## المراجع

- ١- السيد رشاد غنيم، جمال السيد مجاهد، سوسيولوجيا معاصرة، دار المعرفة الجامعية، ٢٠٠٨.
- ٢- جبارة عطية جبارة، علم اجتماع الإعلام، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، ٢٠٠١.
- ٣- جودة عبد الخالق، الإصلاح الاقتصادي رؤية بديلة، تقرير الاتجاهات الاقتصادية الاستراتيجية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، ٢٠٠٥.
- ٤- خليل أحمد خليل، معجم المصطلحات الاجتماعية، دار الفكر اللبناني، بيروت، 1995.
- ٥- زينب محمد حقي، ناديه حسن أبو سكينه، العلاقات الأسرية بين النظرية والتطبيق، أولاد عثمان للطبع والنشر، ٢٠٠٢.
- ٦- سعاد ابراهيم العازي فاطمة على أبو حديد، الآثار الاجتماعية لبرنامج الإصلاح الاقتصادي على الأسرة المصرية، تحرير سعر الصرف نموذجاً، قسم علم الاجتماع، كلية الدراسات الانسانية، جامعة الأزهر، ٢٠١٨.
- ٧- محمد كمال أحمد، تأثير برنامج الإصلاح الاقتصادي في تغير الاستراتيجية الاستهلاكية للأسرة المصرية خلال الفترة من ٢٠١٦ - ٢٠١٨، كلية الآداب جامعه الفيوم، مجله كلية الآداب العدد ١٨، يونية ٢٠١٨.
- ٨- محمود فاروق محمد غراب، إمكانية استفادة مصر من التجربة الماليزية في مواجهة البطالة، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، ٢٠١٩.
- ٩- مركز ربح للدراسات الاستراتيجية أوراق القاهرة، سياسات تحديث البنية التحتية في مصر، العدد الربع، بدون سنة نشر.
- ١٠- مصطفى حجازي، الأسرة وصحتها النفسية، المقومات، الديناميات، العمليات، المركز الثقافي العربي، مكتبة مؤمن قريش، الدار البيضاء، المغرب، الطبعة الأولى، 2015.
- ١١- ولاء عبد النبي عبد الفتاح، حلول مقترحة لحل مشكلة البطالة في مصر، التدريب من أجل التشغيل، المؤتمر العلمي الثاني عشر، جامعة بني سويف، ديسمبر ٢٠١٨.
- 12- Albert A . Hecker : **Introduction to social theory** , London , Herbart and Tom , 1987
- 13- Barzouchi, Dutch. **"The Economic changes and the future of Family order in Taiwan society"** .Pavement study for the relations net inside the Taiwanfamily, Futurestrust org.,Jun., 2000.

14-George R., Douglas J. "**Sociological Theory**", 6<sup>th</sup> ed., McGraw-Hill,New York, 2004.

15- Gehart, Diane. "**Mastering Competencies in family Therapy: A practical A approach to theory and clinical case Documentation**", Engage Learning,2014.

## **Abstract The Impact Of The Economic Reform Program On Family Relationships"Field Study"**

The current study aimed to identify the impact of the economic reform program on family relations, and this study falls within the descriptive studies using the social survey methodology of the selected sample of 300 single wives residing in rural and urban Giza. The results found that the economic reform program and its resulting effects led to an increase in disputes between spouses and tension in the relationship between parents and children. The economic conditions also led to the wife and children being forced (sometimes) to participate in the family budget, in addition to the attempts of family members To adapt to the current economic conditions by cooperating in managing material affairs and emphasizing the basics and dispensing with luxuries. Just as the economic reform program had an impact on the internal relationships of the family, it also had an impact on the family's external relationships through solidarity at times and the inability to help others at other times